لبنان ـ ١ ـ

ولادة «التحالف الوطني الديموقراطي»

في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧ أُعلن في بيروت عن ولادة «التحالف الوطني الديموقراطي». فيما يلي يعرض رئيس تحرير «الآداب» حيثيات انطلاقة التجمع الجديد والتحديّات التي تواجهه.

أقلُّ ما يقال في الوضع الرّاهن في لبنان أنَّ البلاد تتّجه من سيِّئٍ إلى أسوأ. وتلك حقيقة ينبغي على اللبناني في لبنان، وفي المغترب، وعلى العرب، وعلى المهتمّين في العالم أجمع، أن يدركوها... وهي حقيقةٌ ينبغي علينا أن ننشرها بأيّ وسيلةٍ كانت، حتى لو ضاق الخناقُ علينا: بمنع البث السياسي الفضائي التلفزيوني، وبحصر وسائل الإعلام المرئيّة بأحفاد الميليشيات الطائفية ورموز رأس المال الكبير، وبمحاصرة وسائل الإعلام المكتوب بالترغيب والترهيب وشراء الذّمم!.

إنَّ ما يجري بناؤه في لبنان اليوم هو نقيضٌ للدَّولة. فبدلاً من أن تحلّ الدولةُ الواحدةُ العادلةُ مكانَ الدويلات الطائفية الميلشيوية التي بنتها الحربُ، عمد ممثّلو الرأسمال الكبير ورموزُ الطائفية والمذهبيّة إلى تقاسم المؤسسات العامّة، وتوزيعها على محاسيبهم الّذين خلقوهم على صورتهم المقيتة الجشعة الحاقدة. وبدلاً من أن يكون الحكمُ تمثيلاً شعبياً، تحوّل مجلسُ الوزراء إلى منفّذٍ لرغبات رئيس الحكومة وشركاته الخاصّة؛ و«استغلّ رئيس مجلس النوّاب نصَّ التعديلات الدستوريّة القاضية بتولّيه الرئاسةَ طيلةَ ولاية المجلس ليُحَوِّله ـ في ظلِّ التعيينات النيابية والانتخابات المزوَّرة النتائج ـ إلى أداةٍ طيِّعة في يده، يتحكم بواسطتها بالسلطة التنفيذية أو يتواطأ معها حسب المصالح...»، كما جاء في مسوّدة الوثيقة السياسية الصادرة عن التحالف الوطني الديموقراطي في لبنان (ت. و. د).

وأمّا «الإعمار»، الذي يتباهى به رئيسُ الحكومة وأعضاءُ شركته/حكومته الخاصّة، فقد اتّضح أنه مشروع لا يأخذ أولويّات الشعب اللبناني في الحسبان، وذلك نظراً لضخامته، وعدم انسجامه مع الطاقات والموارد المالية والبشرية للبلاد، وعدم إيلائه الاهتمامَ مبدأَ التوازن في الإنفاق بين المناطق والقطاعات المختلفة. واتّضح أيضاً أنّ هذا المشروع قد أغرق لبنان في الديون وفي فوائد الديون، وقد يُلْحِقه بالدول والمؤسسات الدائنة، بدلاً من أن يضعه في صدارة دول «الشرق الأوسط الجديد» كما توهَّمت الحكومةُ وفقَ تصور ساذج لنجاح «التسوية السلمية» في أعقاب مؤتمر مدريد.

وأما السياسة المقاومة التي يتفاخر بها أربابُ السلطة فهيَ ادّعاء فجّ. فباستثناء موقفهم الجيّد نوعاً مّا من المفاوضات مع «إسرائيل» ـ وهو موقف لا نعتقده مستقلاً عن الموقف السوري على كل حال ـ فإنَّ السلطة اللبنانية تكتفي بدعوة المواطنين في المناطق المحتلة والمتاخمة إلى «الصمود» دون أن تؤمِّن لهم موجبات هذا الصمود (من ملاجئ ومستشفيات ومجالات إنتاجية تدفعهم إلى عدم التفكير بالهجرة إلى المدينة).

وأمّا في ما يتعلّق بالحريّات العامّة، فهي تتعرض اليوم لحملاتٍ قمعٍ منظَّمةٍ ومبرمجة: بدءاً من التوقيفات الاعتباطيّة، وإلغاء حقّ التظاهر المكفول دستورياً، مروراً بشقّ الحركة النقابيّة والتدخُّل في الجمعيّات الأهليّة، وانتهاءً باعتماد سياسة إعلاميّة فريدةٍ من نوعها (في الوطن العربي على الأقل) أساسُها «تعدُّدُ المحطات، ووحدةُ المضمون» (بحسب مسوَّدة وثيقة ت. و. د. أيضاً) أي: «تعدّد محطات التسلية، ووحدة البرنامج والخطاب السياسيّين».

فإذا أضفنا إلى ذلك كُلِّه: الهدرَ الماليَّ، والفسادَ الإداريَّ، والتخلّي عن السيادة والقرار المستقلّ، وتسخيرَ القضاء في خدمة الأغراض السياسية، وبثَّ السموم الطائفية والمذهبيّة كُلَّما شبَّ خلافٌ بين أطراف الثلاثي الحاكم، وزيادةَ الضرائب عشوائياً على الفئات الشعبيّة، وتخفيضَ ضريبة الدخل ـ في الوقت نفسه ـ على الشركات والمؤسسات الكبرى، وغيرَ ذلك ممّا تضيق به افتتاحيةُ مجلّة ثقافية أدبيّة... لأدركنا الخطورةَ التي تسوقنا إليها السلطةُ الحاكمة على مختلف الصُّعد.

التحالف الوطني الديموقراطي: الأهداف والتركيبة

إزاء هذه الأوضاع تنادتْ شخصياتٌ سياسية ونقابية وثقافية لتشكيل إطار سياسي/اجتماعي عامّ يستنهض هيئاتِ المجتمع المدني من أجل جملة أهداف أهمّها:

- تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بدعم مقاومته وتحصينه في وجه الاختراق الصهيوني.
- استبدال المشروع الإعماري «الحريري» بمشروع اقتصادي/اجتماعي يأخذ بسلّم الأولويات الاجتماعية في لبنان، ويَلْجم سياسةَ الدَّين العام ويَدْعم قطاعاتِ الإنتاج الشعبيّة.
- بناء الدولة على أساس القانون وشرعة حقوق الإنسان، وما يعنيه ذلك من فصلٍ للسلطات، واحترام لاستقلال المؤسسات العامة، وتعزيزٍ لاستقلالية القضاء، وإطلاقٍ للحريات النقابية والحزبية والإعلاميةً وحريّةِ الرأي والتعبير.
- إعادة النظر في نمط العلاقات القائمة بين لبنان وسورية باتجاه «تخطّي سياسة الاتّكال والتوكيل واعتمادِ نهجٍ الاحترام المتبادل بين البلديْن، تعزيزاً لسيادةِ واستقلالِ كلٍّ منهما، وحرصاً على تأمين مصالحهما المشتركة»...
- إعادة جميع المهجرين إلى قراهم وحقول عملهم، وتعويضهم التعويضَ المُنْصِفَ والعادل.

وأما تركيبة «التحالف» فمرنةٌ، تتّسع لمختلف الشرائح والفئات والطبقات. وفي «التحالف» مَنْ ينتمي إلى فكر «اليسار»، ومنهم مَنْ يصنِّف نفسه في خط «الليبرالية»، ومنهم مَنْ يترجَّح بين هذا وذاك... كصاحب هذه السطور الذي يرى أنَّ البديل السياسي الاجتماعي ـ كما «البديل النظري» ـ لا بدّ أن ينشأ في ظلّ حوار كلّ هذه التلاوين الفكرية الوطنية، لا في قوقعة ليبراليّة أو يسراوية.

التحديات

غير أنَّ «التحالف» يواجه تحدّيات عظيمة. ولا أعني بهذه التحديات شراسةَ السلطة، وإحباطَ النَّاس فحسب، وإنَّما أعني أيضاً تحدّياتٍ ذاتيةً يجب على «التحالف» أن يتغلّب عليها.

فأول التحديات أن لا يكون «التحالفُ» مجرَّد لقاء أسبوعي (في أحسن الأحوال!) يتصدّى للظروف الآنيّة أو لتصريحات هذا المسؤول أو ذاك، بل أن يكون ذا حضور دائم وواعٍ ومثقّف، في مختلف المنابر، وبغضّ النظر عن «ارتكابات» الحكومة، لأنّ ما يطمح إليه هو بناء مشروع متكامل ينهضُ بالدولة والمجتمع المنهاريْن.

وثانيها ألا يكون مُلْحَقاً بنوّاب التحالف الوطنيين، لأنّ طموح التحالف هو أن يتجاوز مداخلات النواب في المجلس النيابي (على أهميَّتها وضرورتها) باتجاه تشكيل أسس حياةٍ معارضةٍ شاملةٍ لواقع البلاد المتردّي على الصُّعد الاقتصادية والثقافية والبيئيّة والصحيّة والتربوية والإعلاميّة والأخلاقيّة (ولا أعني هنا الأخلاقَ بالمفهوم الرجعي الجنسوي المحافِظ، بل بمفهوم الاستقامةِ والنزاهةِ والبعدِ عن الاستغلال و«الفهلوةِ» والطمع بكسب المناصب أيًّا يكن الثمن). ومن هنا فإنّ **كل الطاقات ذات أولوية مطلقة**، وليس تغيير الحكومة الراهنة هو الهَدف الأوحد، لأنَّ المشكلة لم تبدأ مع هذه الحكومة ولن تنتهي بزوالها بل تطول بنيةَ مجتمع وفكر وأجيال متعاقبة: تطول فكراً ذكورياً وأبوياً متغلغلاً في أوساط «المعارضة» نفسها، وتطول ممارساتٍ طائفيّةً ومذهبيّةً ومحسوبياتيّةً في صفوف «الشعب» نفسه.

وثالث هذه التحدّيات أن يطرح «التحالف» خطواتٍ عمليةً لتوحيد القوى المعارضة في لبنان على أساس وثيقته (التي ما زالت بصدد الطبع) وعلى أساس وثائق «الجُزُر» المعارضة الأخرى المتناثرة في عدة مناطق لبنانية. ولعلَّ هذه هي المهمة الأصعب، لأنّ كثيراً من هذه الجُزُر لن ترضى إلاّ بفرض هيمنتها على القرار المعارض، وقد تُجيّرها لصالح قوى خارجيّة أو إقليميّة.

أنا أدرك أن «التحالف» لن يتمكّن من تحقيق هذه الأهداف دفعةً واحدةً، ولكنّ عليه أن يكرِّس بداية الطريق السليم ـ كما أراها أنا على الأقل ـ : وهي بداية يجب أن تأخذ بالاعتبار جملةَ المشاكل وجملةَ الأهداف **معاً** حتى لو بدا ذلك جَلَلاً ومحبِطاً. فالرؤية الشاملة هي التي تخفّف من احتمالات الفشل، أو «الخيانة».

فهل ينجح التحالفُ الوطني الديموقراطي في أن يكرِّس هذه البداية المعزِّزة لتيار الممانعة والاعتراض الديموقراطييْن لنهج السلطة، وللبنى التقليديّة العاجزة عن بناء وطنٍ لكل أبنائه... أم تبقى طموحاتُهُ حلماً تسعى إلى تحقيقه قوى وأجيالٌ أخرى؟

سماح ادريس

بيروت